ما هو واقع الفقر في لبنان في ضوء تأثيرات الازمة في سوريا؟

اعداد رمزي نعمان
مدير برنامج دعم الأسر الاكثر فقرا
منسق تنفيذ خطة مواجهة ازمة
النازحين السوريين
رئاسة مجلس الوزراء

تتفاوت معدلات الفقر في لبنان حسب المناطق بشكل حاد جدا. ففي دراسة كانت مديرية الاحصاء المركزي قد نفذتها عام ٢٠٠٤ بالتعاون مع البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية حول الاحوال المعيشية للاسر اللبنانية، تراوحت معدلات الفقر بين ٢٧٪ للاسر اللبنانية التي تعيش دون خط الفقر المحدد ب ٦ د.أ. للشخص الواحد في اليوم و٨٪ من الاسر التي تعيش في فقر مدقع اي دون ٢،٤ د.أ. للشخص في اليوم. وقد يتسأل البعض عن قدم هذه المعلومات وهل تم تحديثها وما هي المتغيرات التي يمكن ان تكون قد طرأت على هذه النسب خصوصاً في ظل انعكاس للازمة السورية وتداعياتها على الساحة اللبنانية؟

غير انه يتحتم القول، قبل الخوض في تفاصيل الاجابة، الى انه رغم تعدد شبكات الحماية الاجتماعية التي تقدمها الحكومة اللبنانية غير انها تبقى مجزأة وغير منظمة، وعليه فان تأثيراتها في التخفيف من حدة الفقر تبقى محدودة وغير قادرة على مقاربة منطقية سليمة. فالموازنات الملحوظة في هذا الشأن لا تزيد عن ١،٣ ٪ من الناتج الاجمالي المحلي (وهو الادنى في المصارفات الاجتماعية على مستوى دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا). وكانت الحكومة اللبنانية قد بدأت العمل، قبل اندلاع الازمة في سوريا، على تبنّي مقاربة اجتماعية استراتيجية مترابطة لمواجهة الازمات المحدقة بشبكات الحماية التي تقدمها وزيادة فعاليتها على كافة المستويات. فالمحاكاة في استخدام المصارفات الاسرية تظهران نسبة الفقرالمتوقعة للفترة الزمنية الممتدة بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٤ كانت مرشحة للانخفاض لولا اندلاع الازمة السورية وما استجد عنها من موجات نزوح تركت تاثيراتها البالغة على المستوى اللبناني المحلي وتحديدا على مستوى الفقر.

تداعيات الازمة السورية

مع تدفق النازحين وتزايد اعدادهم في نهاية عام ٢٠١٣ لتقارب مليون نازح مسجل لدى مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين، يتوقع ان يتزايد عدد الأسر اللبنانية التي تعاني من الاوضاع الصعبة، نهاية عام ٢٠١٤، اذا استمر الوضع على ما هو عليه، ليصل الى ١٧٠ الف مواطن لبناني اضافة الى يقارب ١ مليون لبناني يعانون اساسا الفقر والتهميش.

وقد لا تبدو الامور مستغربة: ففي دراسة اجرتها احدى المنظمات الدولية، شكا عدد كبير من المواطنين اللبنانيين من ارتفاع في اسعار المواد الغذائية خلال السنة الماضية. وقد علّل السبب على انه ارتفاع في طلب تلك المواد دون ان يقابل ذلك ارتفاع في العرض. وقد عزّز هذا الاحساس العام ما نتج عن دراسة تحليلية نفذها برنامج الامم المتحدة الانمائي الذي احتسب معدل ارتفاع الاسعار في محافظة البقاع ب١٨٪ و١٢٪ في محافظة الشمال حيث تتركز النسبة الاكبر من الاسر النازحة من سوريا. غير ان ذلك، لا يأتي بالضرورة، وفق الدراسة، من تزايد الطلب انما يأتي نتيجة للتدني القسري للتبادلات التجارية مع سوريا مما يعني حرمان عدد لا يستهان به من المواطنين اللبنانيين من القدرة على الافادة من البضاعة السورية الرخيصة الثمن، بالاضافة الى تضخم الاسعار الاقليمي وتزايد كلفة نقل البضائع (برنامج الامم المتحدة الانمائي ٢٠١٢).

غير انه ولتوخي الموضوعية، لا بد من الاشارة الى ان عددا من اللبنانيين يستفيد من حركة النزوح السورية ويجني منها بعض الارباح في الحد الادنى. فالمساعدات المالية التي تقدمها منظمات الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى تسهم في انعاش الاقتصاديات المحلية في بعض المناطق وتخلق عددا، ولو ضئيلا، من فرص العمل. غير ان المستفيد الاساسي هو بعض المقتدرين اللبنانيين الذين يؤمنون بعض المبالغ الربحية من ايجار املاكهم او افادتهم من اليد العاملة السورية الرخيصة. غير ان العبء الاكبر يبقى على كاهل الاسر الفقيرة التي يزيدها النزوح السوري هشاشة ويجعلها اكثر عرضة للصدمات المختلفة. ومن الاهمية الاشارة، في هذا الصدد، الى ان الاولاد هي الفئة العمرية في هذه الأسر التي تنعكس عليها الازمة على المدى القصير والمتوسط والبعيد لما يمثل الاولاد وبعدهم الشباب الرأسمال البشري لاي مجتمع في منع توارث الفقر. فعمالة الاطفال والاولاد الى ازدياد بالاضافة الى غياب فرص التعليم والالتحاق المدرسي، عنينا بذلك الرأسمال البشري لكل من اللبنانيين والسوريين.

كما وتبرز احد اهم العوامل التي تزيد من حدة الفقر في اوساط المجتمعات اللبنانية وتحديدا في المناطق التي تشهد تواجد نسبة عالية من النازحين المنافسة في سوق العمل. فقد كانت تتوزع الوظائف في لبنان على قطاعات التجارة، الخدمات والبناء. غير انه ومنذ عام ١٩٩٧، بدأ التحوّل من القطاع الزراعي والصناعي الى قطاع الخدمات. فبين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، كان الاسهام الاكبر للوظائف في التجارة (٦١٪) الخدمات الانتاجية البسيطة (التصليحات البسيطة، النقل، خدمات المطاعم) (٣٣٪) وكانت هذه الخدمات تستقطب ١٦٪ من العاملين على حسابهم الخاص وهم كثر في اوساط اليد العاملة اللبنانية. وقد جاء النزوح السوري ليؤثر على حركة العمالة بالاجمال غير انه اثر بشكل كبير على القطاعات التي كانت تسهم في خلق فرص العمل كالخدمات، التجارة والتشغيل الذاتي. وقد ادت هذه التأثيرات الى زيادة نسبة التوتر القائمة بين النازحين السوريين والمجتمعات اللبنانية المضيفة. من هنا، فقد زادت نسبة النزوح السوري عديد اليد العاملة بنسبة تتراوح بين ٣٠-٥٠٪ مع تأثيرات مضاعفة على النساء والشباب والعمال غير المهرة. وقد ادى هذا الازدياد الكبير في العرض الى ارتفاع نسب البطالة. مما يحتّم على الحكومة اللبنانية النظريجدية الى تكييف سياسات عمل فاعلة مع خطتها في مواجهة النزوح السوري وتداعياته علها تسهم من خلالها الى تحسين واقع العمالة اللبنانية والشابة منها تحديدا.

واختلفت اسباب التأثيرات الاقتصادية التي ادت الى تدني الدخل لدى الاسر اللبنانية وزيادة معاناتها وفقرها:

- تزايد المنافسة في سوق العمل حيث يتواجد في الايام العادية ما يقارب ٢٥٠ الف عامل سوري في لبنان ويتحكمون اذا صح التعبير بقطاعين اساسيين من اقتصاد لبنان وهما قطاعي البناء والزراعة. وجاء النزوح السوري باعداد اضافية من العاملين فطرحت نفسها المنافسة لا للبنانيين فحسب بل على كل اليد العاملة الاجنبية الموجودة اساسا في لبنان قبل الازمة بما في ذلك السوريين انفسهم.
- تردّي الاوضاع الامنية: حيث ان تزايد اعداد النازحين وانتشارهم في مختلف القرى والمناطق اللبنانية قد ارخى بثقله على الاوضاع كافة خصوصاً الامنية. فازدادت نسبة التعديات والحوادث. ولا يحمل هذا الكلام اتهاما للاخوة النازحين انما تواجد اعداد كبيرة من الناس المجهولين او الجدد القادمين انما يخلق اجواء قد تكون مغربة بذاتها للقيام بتعديات قد يكون ابطالها حتى من اللبنانيين.
- تأثيرات القطاع الزراعي لجهة التصدير واستصلاح الاراضي الحدودية بالاضافة الى التأثيرات الناجمة نتيجة غياب الرقابة السورية البيطرية على المواشي. فقد نهج المزارعون اللبنانيون على تصدير منتجهم الى سوريا او عبرها الى الدول العربية غيران صعوبة التنقل الحالية ادت الى كساد المواسم وتلفها مما عرض المزارعين الى خسائر كبيرة انعكست في دخلهم وواقع اسرهم المعيشي. هذا وتسعى الحكومة جاهدة الى العمل على دفع المنظمات الدولية الى اعتماد المنتجات المحلية في اطار برامجها الاغاثية والتموينية.

وفي النظر الى التزايد الحاد في اعداد النازحين، وجدت المنظمات الدولية العاملة في مجال الاغاثة نفسها امام محدودية الموارد مما اضطرها الى اعادة النظر في سياساتها لجهة الشمول والعمل الجدي على استهداف الأسر الاكثر حاجة. وعليه، قام برنامج الغذاء العالمي ومفوضية اللاجئين واليونيسيف باجراء استهداف للأسر النازحة الاكثر حاجة عبر استخدام مصادر الدخل البديل وهو النظام عينه المعتمد في برنامج دعم الأسر اللبنانية الاكثر فقرا، حتى ان الفريق اللبناني العامل في البرنامج قد اجرى الاحتسابات العائدة للأسر السورية المشمولة ببرنامج الاستهداف. وقد كان ملفتا ان النتائج التي ظهرت بين الأسر السورية النازحة الاكثر حاجة تقارب نتائج الأسر اللبنانية المدرجة للاستفادة من البرنامج الوطني. فالمواطن اللبناني الاكثر فقرا يعيش ظروفا تشابه ظروف النازح السوري وبفارق ان النازح السوري يستفيد من تقديمات المنظمات الدولية فيما لا يستفيد منها اللبناني الاكثر حاجة.

وهذا يعزز ما سبق ان اشرنا اليه في بداية العمل على صياغة خطة مشتركة بين الدولة اللبنانية والمنظمات الاغاثية الدولية لجهة النظر الى اوضاع الأسر الفقيرة اكانت لبنانية ام سورية، وصياغة مقاربات

للمساعدة مترابطة. ان هذا يعطي بعض الامل لدى الطرفين. يخفف من حدة الاحتقان الحاصل ويتيح العمل على مقاربات حوارية تسهم في التخطيط لتدخلات متوسطة المدى يستفيد منها الطرفين.

اما وقد دخلت الازمة السورية عامها الثالث. ونحن امام تطورات قد تأخذ الامور في سوريا ان لم يكن المنطقة برمتها الى مصاف جديد ينتج المزيد من الدمار والنزوح القسري للسوريين مما يزيد الاعداد التي تخطت ببعد امكانيات لبنان الاستيعابية. لا بد من النظر الى تخطيط انشطة متوسطة المدى على المستوى المحلي تشرك الطرفين اللبناني والسوري في خلق دخل يحاول في حده الادنى ان يخفف من المعاناة. يحرّك الاقتصاد المحلي ولو بتواضع. يسهم بنشوء فرص عمل والاهم يخفف الاحتقان الحاصل والذي يهدد بانفجار يمكن ان يحمل كثيرا اكثر مما يتحمله.

يتوقع ان يتزايد عدد الأسر اللبنانية التي تعاني من الاوضاع الصعبة، مع نهاية عام ٢٠١٤، اذا استمر الوضع على ما هو عليه، ليصل الى ١٧٠ الف مواطن لبناني اضافة الى يقارب ١ مليون لبناني يعانون اساسا الفقر والتهميش.

البرامج الوطنية الحالية

اما بالنظر الى البرامج القائمة حاليا. فما زال العمل في برنامج دعم الأسر الاكثر فقرا. الذي تنفذه وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع رئاسة مجلس الوزراء. يتقدم بخطى حثيثة (وقد تكلمنا بإسهاب عن هذا البرنامج في عدد سابق من المجلة). فقد بلغ العدد الاجمالي للطلبات الأسرية المقدمة للاستفادة من تقديمات البرنامج ما يقارب ٧٠ الف (اسرة) طلب. وبعد ان انجز المحققون الاجتماعيون في وزارة الشؤون الاجتماعية الزيارات المنزلية اللازمة. اخضعت هذه الطلبات للتدقيق من قبل ادارة البرنامج في الوزارة ومن ثم من قبل وحدة الادارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء. تمّ تصنيف ما يقارب ٤٠ الف اسرة مما يمكّنها من الاستفادة من التقديمات الاجتماعية التي سبق ان خصص لها مجلس الوزراء تمويلا على شكل سلفة لوزارة الشؤون الاجتماعية بقيمة ٢٨مليون د.أ. وتتضمن هذه التقديمات ما يلي:

- خدمات استشفائية: حيث يقوم البرنامج بتسديد رصيد ١٥٪ المتبقي من القيمة الاجمالية للفاتورة الاستشفائية بعد احتساب تغطية وزارة الصحة العامة البالغة نسبتها ٨٥٪ بالإضافة الى توجيه المواطنين للإفادة من خدمات الرعاية الصحية الاولية وتحديدا برنامج الادوية المزمنة الذي تديره وزارة الصحة العامة بالتعاون مع جمعية الشبان المسيحية. يمكّن هذا البرنامج المريض من الحصول على كمية الادوية المطلوبة خلال شهر لمعالجة مرضه المزمن وفق وصفة طبية شهرية من المركز.
- خدمات تربوية: يقوم البرنامج بتسديد كافة النفقات التعليمية في المدارس الرسمية من تسجيل. كتب. رسوم صندوق الاهل وصندوق المدرسة

- دعم مالي لفاتورة الكهرباء المنزلية (وهذا التقديم لم يدخل بعد حيز التنفيذ)

كما قامت وزارة الشؤون الاجتماعية، وبتوجيه مباشر من معالي وزير الشؤون الاجتماعية وائل ابو فاعور. وبعد اطلاعه على لوائح المستفيدين من البرنامج. بإعداد سلة غذائية تكفي مخزون ٣ اشهر لتوزيعها على الأسر التي تتألف من مسنين دون معيل وهي أسر لا يمكنها الاستفادة بالكامل من سلة التقديمات.

مع الاشارة الى ان هذه التقديمات هي نقطة بداية يمكن البناء عليها. وفق نتائج المراقبة والتقييم المستمرة للبرنامج ووفق اي تغييرات اجتماعية واقتصادية قد يكون لها انعكاسات مباشرة او غير مباشرة على واقع الأسر الاكثر فقرا.

مراجع:

- الخطة الاقليمية الخامسة لمواجهة ازمة النازحين (منظمات الامم المتحدة/الحكومة اللبنانية)
- «تحت الضغط: تأثير ازمة النازحين السوريين على المجتمعات المضيفة في لبنان» تموز ٢٠١٣- منظمة الرؤية العالمية
- برنامج الامم المتحدة الانمائي
- بحث سريع « تأثيرات الازمة السورية على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في البقاع الشمالي-» ٢٠١٢- الشركة الدولية لادارة التنمية
- وزارة الشؤون الاجتماعية
- المفوضية العليا لشؤون اللاجئين
- البنك الدولي